

## البحرين: المعارضة تكثف حملة تضامنها مع معتقل سلفي

في الوقت التي تتصاعد فيه حملة التضامن من قبل المعارضة البحرينية مع المعتقل السلفي محمد الزباني، على خلفية الإبداء برأيه السياسي، لا يزال الصمت يسود التيارات السلفية والإخوانية

### المنامة - الأخبار

بعد عشرة أيام على اعتقاله، جددت المعارضة في البحرين المطالبة بالإفراج عن العقيد المتقاعد في قوة دفاع البحرين، محمد الزباني، ذي الميول السلفية، المعتقل بسبب الإبداء برأيه، وسط تصاعد حملة التضامن معه على المواقع الاجتماعية وتساؤلات حول صمت أهل المحرق وتجمع الفاتح (مولون) إزاء اعتقاله. وبحسب ابنة الزباني، الذي اعتقل في 16 تموز الماضي، كلثم، فإن التهم الموجهة له تتعلق بمقالة له منذ عامين «لم يكتبها هو»، ومقالة أخرى «لم يستنكرها»،



إضافة الى تواصله مع الصحافية لميس ضيف. وقد أوضحت الأخيرة على «تويتر» أن تواصلها مع محمد الزباني «لم يكن سياسياً، بل طلبت منه الاستعلام عن حالة أسرة محتاجة في الرفاع».

وكانت عائلة الزباني قد زارته أول من أمس، وقالت ابنته على «تويتر» «رأيت أبي متحفلاً في حديثه، ونظرته مريبة وقد بدا عليه الإعياء ورأيت أحد أظفاره مقلوعاً والدماء جامدة عليه».

ومحمد الزباني هو سلفي التوجه، لكنه معروف باعتداله وعلاقاته مع مختلف التيارات، بمن فيها قادة المعارضة.

ولطالما وجه انتقادات للحكومة والمعارضة على حد سواء وطالب بالإصلاح وضرورة معالجة الأزمة. وكان موقع «مرآة البحرين» المعارض، قد نشر تقارير تحدث فيها عن آراء الزباني السياسية، وانتقد خلالها الأخير عملية هدم المساجد.

وهو ما دفع أحد أفراد عائلته، ظافر الزباني، المعروف بـ«أسد تكريت» إلى تحذيره، قائلاً «إن العائلة غير راضية عن تصريحاتك»، طالباً منه إعلان ولائه لرؤوس العائلة المالكة. في غضون ذلك، تكثفت الحملة على موقع «تويتر» للمطالبة بالإفراج عن الزباني، ومعرفة مصيره، ودعوات إلى أهل المحرق وتجمع الفاتح للتحرك من أجل المطالبة بالإفراج عنه. وكتبت لميس ضيف تقول «محمد نجم مجالس المحرق، ويعرف أهلها استقامته ووطنيته. أسكتفون بالصمت على مصابه؟ هل نجحت الحكومة في إرعابهم إلى هذا الحد»

والصلافة في اعتقال الزباني، أنه لم تصدر حتى اللحظة مواقف صريحة من قبل جمبعتي «الأصالة» (السلفية) و«المنبر» (إخوان)، رغم أن مختلف القوات السياسية أصدرت بيانات أدانت فيها عمليات اعتقال الزباني على خلفية إبداء

## تونس: «ترويكا النهضة» تخطط لتعويم العملة

### تونس - نزار مقني

في صورة جديدة من صور تغول حركة النهضة، واتجاهها نحو ترسيخ «ديكتاتورية الجماعة»، وفي مشهد يبرز «زواج مصالح» جمع بين «التجمعيين» والنهضة، صدق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على تعيين الشاذلي العياري محافظاً جديداً للبنك المركزي التونسي، خلفاً لمصطفى كمال النابلي الذي أقبل قبل أسبوع.

وصوت 97 نائباً لمصلحة قرار تعيين العياري مقابل 89 صوتاً ضد القرار، فيما احتفظ أربعة نواب بصوتهم، في تصويت مريب، إذ إن عدد المصوتين بلغ 190 صوتاً، فيما الحاضرون من نواب المجلس بلغ 156 نائباً فقط، وهي النقطة التي جعلت المعارضة من مختلف الكتل تطالب بإعادة التصويت.

تعيين الشاذلي العياري (79 عاماً) على رأس أكبر مؤسسة تتحكم في السياسة المالية والنقدية التونسية كان محتملاً، حتى قبل إقالة النابلي الذي كان كبش فداء لـ«صراع» رئاسة الجمهورية، الفاقدة للصلاحيات، ورئاسة الحكومة، على خلفية تسليم رئيس وزراء نظام القذافي

في ليبيا البغدادي المحمودي، من دون استشارة الرئيس المنصف المرزوقي. ويُعدّ خليفة النابلي، أحد كبار رؤوس النظام البائد، وباعترافه أمام المجلس التأسيسي؛ إذ إنه كان عضواً في مجلس المستشارين في العهد السابق الذي كان أعضاؤه تعيينهم سلطة الحزب الواحد (التجمع سابقاً). كذلك فإنه كان وراء إمرار قانون «تخوين» المعارضين الذي استصدره نظام زين العابدين بن علي سنة 2010. ولف مع مجموعة من المنتهين

إلى حزب «التجمع» كتاب دعاية لنظام بن علي. ورغم ذلك، يذكر للعياري تولى حقيبة الاقتصاد في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة خلال سبعينيات القرن الماضي، وشغل مسؤوليات في البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة. ولعل تعيين العياري يأتي ليكون إحدى الحجج الجديدة حول تعامل حركة النهضة مع رجال النظام السابق، وليؤكد أن الحركة فعلاً تكبل بمكاليين، في وقت تروج فيه الحركة في الوسط السياسي لضرورة منع التجمعيين من العودة عبر ثقب حركة نداء تونس التي أسسها الباجي قائد السبسي. في الوقت نفسه، جاء تعيين العياري قبل الإقالة الفعلية

وتسعى «ترويكا النهضة»، وفقاً للنابلي، إلى إدخال انتعاشة اصطناعية في دوليب الاقتصاد الوطني، عبر ضخ أوراق نقدية في المؤسسات المالية، وذلك لغايات انتخابية، تسعى من خلالها إلى إنعاش الاقتصاد حتى بلوغ موعد الاستحقاق الانتخابي المقبل. هذه الاستراتيجية النقدية الجديدة،

للنابلي بأكثر من أسبوع، حيث إن الأخير أقبل بعد تصويت المجلس التأسيسي في جلسة التاسع عشر من هذا الشهر، فيما مضى المرزوقي قراره بتعيين العياري في الحادي عشر من الشهر نفسه، ما طرح عدة استفهامات حول مدى اضطلاع سلطة المجلس التأسيسي كسلطة أصلية في هذه المرحلة.

احتفلت تونس أمس بالذكرى 55 لإعلان الجمهورية (فتحي بلايد - ا ف ب)



يمكن أن تكون لها أهداف قصيرة المدى من حيث تحقيق «انتعاش اصطناعي»، إلا أنها تدفع إلى مصائب مالية خطيرة على الاقتصاد التونسي؛ إذ إنها ستؤدي إلى نسبة تضخم كبيرة للعملة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة في تدهور قيمة العملة التونسية، وهو ما سيكون له عواقب على حركة الاستثمارات إضافة إلى زيادة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

تأتي هذه الاستراتيجية في وقت يبدو فيه أن الحكومة باتت تشكو من شح الموارد مع عدم توافر القروض والهبات التي سعى إليها الجبالي في عدة زيارات مكوكية كان بعضها ذا طابع تسولي، أراد من خلالها محاولة إنعاش الاقتصاد بالقروض والهبات والودائع. إلا أنه يبدو أن الأبواب أوصدت فكان الحل الأقرب «تعويم العملة» التونسية، لتحريك دوليب الإنتاج. وتأتي هذه الخطوة في وقت خفضت فيه مؤسسة «ستاندراند اند بورز» التصنيف الائتماني السيادي لتونس بمقدار درجتين إلى الدرجة العالية المخاطر، مبررة ذلك بأن مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي أضعف من المتوقع بالرغم من الاستقرار السياسي العام.

## المغرب: بنكيران يعلن نهاية زمن الاحتجاجات السياسية

### ما قل ودل

### الرباط - عماد استينو

في ما يبدو أنه غطاء رسمي لمنع جميع الأشكال الاحتجاجية التي يمكن أن تعرفها المملكة المغربية في الأيام المقبلة، أكد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، انتهاء أشكال الاحتجاجات السياسية في البلاد، في ما بدا أنه رسالة سياسية وأصحة «لا احتجاج تحت سلطة الإسلاميين». وقال بنكيران، في تصريح لوكالة أنباء الأناضول التركية، إن «المغرب اختار عدم المغامرة بالنظام الملكي والقيام بإصلاح داخلي مع الحفاظ على الاستقرار». وأضاف إن الاحتجاجات التي تحدث «محدودة وعادية وطبيعية وهي لا تعدو أن تكون احتجاجات اجتماعية عادية وطبيعية»، مشدداً على أن «الاحتجاجات السياسية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى اضطراب في النظام السياسي المغربي قد انتهت».

وبدا بنكيران شبه منتش وهو يصرح بأن المغاربة استجابوا لرغبة حزب العدالة

والتنمية بإنهاء الاحتجاجات، ونسي على ما يبدو أن عهد حكومته شهد أكبر حركة من الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في تازة وبنو بوعياش والعرارش وغيرها.

الأمن المغربي بدأ تطبيق الرسالة على الفور، حيث منع بشكل عنيف تظاهرة نظمها حركة 20 من فبراير بمدينة الدار البيضاء واعتقل عدداً من الشباب، بعدما اعتقل ناشطين آخرين، أول من أمس، كانوا يتظاهرون أمام مقر الأمن للمطالبة بإطلاق سراح النشطاء الآخرين، ومساء اليوم نفسه، منعت الشرطة احتجاجاً آخر أمام مقر ولاية الأمن بالدار البيضاء. وفي السياق ذاته، ذكر ناشطون حقوقيون لـ«الأخبار» أن عدداً من المعتقلين تعرضوا لعصب أعينهم وأجبروا على لفظ عبارة «عاش الملك». وتم تقديم المعتقلين أمام المحكمة يوم أمس، بتهم التجمهر غير المرخص والاعتداء على رجال الأمن.

في المقابل، اعتبر يونس بنسعيد، عن الحزب الاشتراكي الموحد (حزب يساري

معارض للنظام)، أن حملة الاعتقالات والمنع الأخيرة ممنهجة وتأتي بارتباط مباشر بالتصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة. وأضاف لـ«الأخبار» إن «كلام بنكيران، الموجه بطبيعة الحال من القصر، كان معناه واضحاً ومقدمة لما حدث وسيحدث في المستقبل. فقد كان مؤشراً على عزم النظام على إنهاء حركة 20 فبراير. لقد قال بنكيران إن حكومته وحدها هي التي تملك الشرعية وإن الحركات الاحتجاجية في الشارع لم تعد مقبولة». وشدد على أن تصريحات بنكيران «كانت بمثابة ضوء أخضر ينهي أي تسامح».

بدوره، وصف المدون المغربي، العربي الهلالي، لـ«الأخبار»، التدخل الأمني الذي حدث في تظاهرة البرنوصي الأحد الماضي، بـ«المجزرة». وأضاف «لقد كان جمع رهيب من مختلف التشكيلات البوليسية حاضراً لاستقبالنا، وكان لا مهمة لها سوى تتجعب الناشطين، فيما في اليوم نفسه كان هناك مروجو

مخدرات يربعون السكان في أحد أحياء المدينة، لكنهم على ما يبدو أقوياء فقط مع الضعفاء». وتابع «ما رأيته لن أنساه وهو يضاف إلى ما سبق أن شهدناه من تدخلات أمنية عنيفة في حق تظاهرات سلمية تخرج منذ ما يزيد على سنة ونصف. ما رأيته حزين، لكن عندما نخرج سليمان من مثل هذه الامتحانات فإننا نخرج بكل تأكيد أقوى». وخنم أشهر مدوني الحركة الاحتجاجية في المغرب على تويتر كلامه لـ«الأخبار»، «ثمة شيء تكسر في هذا الوطن وليس القمع بكل تأكيد من سيقوم بإصلاحه».

وأجمع الناشطون على أن الإسلاميين يقومون بخوض المعركة بالوكالة عن السلطة السياسية الرئيسية، ورأوا أن التظاهرات باتت ممنوعة في عهد حكومة بنكيران التي تقدم نفسها على أنها حكومة الربيع العربي. المشهد المخيم على المغرب اليوم هو أن حرية التعبير مصادرة حتى إشعار آخر، الخوف يخيم على المشهد من جديد.